ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الدورة الرابعة والسبعون بعد المائة

174 EX/10
١٧٤م ت/١٠
باريس، ٢٠٠٦/٢/٢٣
الأصل: انجليزي

البند **٩** من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام عن الآثار المالية المترتبة على إنشاء وتنفيذ برنامج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم

الملخص

تقدم هذه الوثيقة إلى المجلس التنفيذي وفقاً للقرار ٣٣م/٧.

وهي تعرض إمكانية إنشاء برنامج جديد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم ضمن قطاع التربية في اليونسكو، يرتبط بشكل وثيق مع مبادرة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان E-9، كما تتناول الوثيقة الآثار المالية المترتبة على تعزيز قدرات الأمانة ذات العلاقة والتي ستمول من المساهمات الطوعية.

القرار المقترح: الفقرة ١٥.

المقدمة

١ – يمثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب إحدى طرائق العمل الأساسية في مجال التنمية، ومن هذا المنطلق كان ينظر إلى هذا التعاون ويستخدم منذ تأسيس اليونسكو. وفي السنوات الأخيرة اتسع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتم الإقرار بالأهمية الحيوية لاستخدام هذا التعاون من أجل إضفاء المزيد من الفعالية والجدوى على عملية التنمية.

٢ – وقد طلب المؤتمر العام في دورته الثالثة والثلاثين (القرار ٣٣م/٧) من المدير العام دراسة الآثار المادية المترتبة على إنشاء برنامج/صندوق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم، "لتيسير عملية تنفيذ برنامج للتعاون في مجال التعليم بهدف تمكين البلدان النامية من تحقيق أهداف إطار عمل داكار بشأن التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية المرتبطة بمحو الأمية، بما في ذلك من خلال تبادل الخبرات في تنفيذ مشروعات رائدة في مجال التربية فيما بين البلدان النامية وداخل هذه البلدان"، ثم تقديم نتائج الدراسة إلى المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والسبعين بعد المائة.

٣ – ومن الجدير بالملاحظة أن المدير العام قدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السبعين بعد المائة الوثيقة ١٧٠م ت/٧ معدلة التي تعرض نتائج دراستين: الأولى عن طرائق تطبيق التعاون والتضامن فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم؛ والثانية هي دراسة جدوى بشأن إنشاء صندوق لبرنامج للتضامن فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم.

الخلفية

٤ – تكمن جذور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في حركات التحرر والحركات المناهضة للاستعمار التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية. وقد تطور هذا التعاون بمرور الزمن من خلال التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية والسياسية المعاصرة. وفي المرحلة الراهنة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، يتم التركيز على تمكين البلدان النامية من أن تتحول إلى جهات شريكة فعالة تعمل جنباً إلى جنب مع جميع الأطراف الفاعلة الأخرى من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً مثل الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف التي حددتها مجموعة الـ ٧٧ والصين في خطة عمل هافانا التي اعتُمدت في مؤتمر القمة الأول لبلدان الجنوب في هافانا عام ٢٠٠٠، وفي خطة عمل الدوحة التي اعتمدت في مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب الذي انعقد في الدوحة في تموز/يوليو ٢٠٠٥.

٥ – وتشدد معظم الدراسات التي أجريت عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب على وجود حاجة ملحة لقيام بلدان الجنوب باستخلاص الدروس ليستفيد كل بلد من تجارب البلدان الأخرى، بالنظر إلى تشابه الظروف السائدة في هذه البلدان، الاجتماعية – الاقتصادية، وبتنمية قدراتها بحيث يتسنى تلبية احتياجاتها الأساسية. ويبين تاريخ التعاون فيما بين بلدان الجنوب أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ظهرت تدريجياً بوصفها قنوات لتنفيذ الأنشطة فيما بين بلدان الجنوب. ويبين استعراض أجري للبرامج التعليمية لليونسكو ولمنظمات أخرى أن علاقات التعاون في مجال التعليم فيما بين بلدان الجنوب قد أقيمت بالفعل، حتى في الحالات التي لم يُذكر فيها تحديداً أنها أقيمت على أساس مبادرة فيما بين بلدان الجنوب.

٦ – وعلى الرغم من أن دراسة الجدوى، المعروضة في الوثيقة ١٧٠م ت/٧ معدلة، خلصت إلى أنه "من الصعب توقع إنشاء صندوق جديد لبرنامج تضامني لبلدان الجنوب في مجال التعليم، أو الخوض في مشروعات رائدة"، فإنها اقترحت "تعزيز وتوسيع نطاق الطرائق القائمة حالياً للتعاون والتضامن فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم، مع مراعاة المزايا النسبية والخبرة التي تتمتع بها اليونسكو". وأوصت الدراسة بأن تواصل اليونسكو تعزيز شبكاتها القائمة وتوسيع نطاق أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم من خلال آليات التمويل الموجودة المتعلقة بالتعليم للجميع، وكذلك إقامة مرتكز مؤسسي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل قطاع التربية.

٧ – وأوصت دراسة الجدوى أيضاً بأن تضطلع اليونسكو، في سياق دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم، بما يلي: (أ) تيسير تحقيق اتساق النظم التعليمية لمواجهة مقتضيات عصر العولمة، (ب) بناء شراكة أوسع نطاقاً بالعمل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بغية التركيز على القضايا المشتركة ذات الأولوية في البلدان النامية، (جـ) القيام بالأدوار التمهيدية في التسهيل والتجديد والحفز داخل المجتمع الدولي من أجل زيادة فعالية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم.

مبادرة البلدان التسعة ذات الإعداد الضخمة من السكان (E-9) كمثال للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم

٨ – على أثر انعقاد المؤتمر العالمي حول التربية للجميع (جومتيين، تايلاند، ١٩٩٠)، تم الاعتراف بالاحتياجات التعليمية الخاصة لمجموعة البلدان ذات الأعداد الضخمة من السكان. وقد استهلت مبادرة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان في نيودلهي، بالهند، في عام ١٩٩٣، أثناء مؤتمر القمة للبلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان بشأن التعليم للجميع (بنغلادش والبرازيل والصين ومصر والهند واندونيسيا والمكسيك ونيجيريا وباكستان)، بهدف توفير التعليم الأساسي لسكان هذه البلدان باعتباره حقاً من حقوق الإنسان الأساسية وباعتباره وسيلة للحد من الانفجار السكاني. وفي الاجتماعين الاستعراضيين لوزراء البلدان التسعة، اللذين عقدا على التوالي في بكين في آب/أغسطس ٢٠٠١ وفي القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أشير إلى أن مبادرة البلدان التسعة هذه توفر فرصة لإقامة علاقات تعاون حقيقي فيما بين بلدان الجنوب. ودُعيت اليونسكو إلى توفير إطار يمكن من خلاله أن يزدهر التعاون فيما بين البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان.

٩ – وفي فترة أقرب عهداً دعا البيان الختامي الذي صدر عن الاجتماع الخامس للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع "اليونسكو والشركاء الآخرين المعنيين بالتعليم للجميع إلى تشجيع ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعلّم والتبادل المشترك على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك تعزيز شبكة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان وغيرها من التجمعات بوصفها منطلقات للقيام بهذا الأمر" كما أكد البيان على التعاون الثلاثي الأطراف.

١٠– وعلى أثر اجتماع بكين للتعليم للجميع، أخذت اليونسكو تدرس بصورة جدية اعتماد نهج جديد لإشراك البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان كشركاء استراتيجيين لتحقيق أهداف التعليم للجميع وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويمكن لهذه البلدان التسعة أن تقوم في الواقع بدور "ثنائي". فهي بإمكانها أولاً أن تصبح قدوة يحتذى بها وذلك من خلال تحسين جهودها الرامية إلى تأمين

مواصلة أطفالها للدراسة حتى التخرج، وبذلك فإن ضخامة عدد السكان في هذه البلدان ستسهم إسهاماً فاعلاً في تحقيق أهداف داكار على النطاق العالمي. ومن ناحية ثانية، يمكن لهذه البلدان أن تلتزم التزاماً جدياً ومستداماً في أن تقود الجهد المرتكز على النظراء في بلدان الجنوب لتعزيز أداء البلدان النامية الأخرى ذات الموارد القليلة، ولا سيما أقل البلدان نمواً. ويأتي كمثال على ذلك إعلان الصين في اجتماع بكين للتعليم للجميع عن قرارها التبرع بمليون دولار أمريكي لدعم معهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في افريقيا (إيكبا)، والمركز الدولي لتعليم الفتيات والنساء في افريقيا (CIEFFA). فآلية البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان يمكن أن تصبح قاعدة لتعاون أوسع فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم، مع استمرارها في تأدية دورها لخدمة هذه البلدان التسعة تحديداً.

آلية محتملة لإدارة برنامج/صندوق جديد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم

١١- وفقاً للقرار ١٧٠م ت/٣,٤,١ وخطة عمل الدوحة، تقترح اليونسكو استخدام آلية البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان (E-9) لتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإعطاء مهام جديدة لأمانة البلدان التسعة في قطاع التربية في اليونسكو لكي تتولى شؤون البلدان التسعة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب بما في ذلك مسؤولية تنسيق وإدارة برنامج/صندوق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٢- أما مهام الأمانة فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب فيمكن أن تتمثل في ما يلي:

- تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم على صعيد الدول النامية، بما فيها البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان؛
- رصد المبادرات والأنشطة المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم على النطاق العالمي؛
- تيسير تبادل الخبرات والممارسات الجيدة التي تنجم عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم؛
- تحديد البلدان المتلقية المحتملة وتيسير إبرام اتفاقات التمويل وتوفير المساعدة التقنية، بما يتمشى مع قدرات اليونسكو وأولويات الميزانية العادية؛
- تقديم المساعدة لتقييمات معينة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم؛
- تقديم معلومات عن التقدم المحرز وعن التوجهات فيما يخص التعاون فيما بين دول الجنوب في مجال التعليم.

١٣- وبغية الاضطلاع بهذه المسؤولية المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ينبغي توفير الوظائف الإضافية التالية: وظيفة واحدة بدرجة م-٥، ووظيفة واحدة بدرجة م-٣، ووظيفة مساعد إداري. وستكون التقديرات المالية السنوية (التكاليف المعيارية) لهؤلاء الموظفين ٥٠٠ ٣٣٨ دولار. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تخصيص مبلغ سنوي قدره ٠٠٠ ٥٠ دولار لدعم الاضطلاع بالأنشطة المطلوبة. ومن ثم فإن التكاليف المالية الإجمالية لفترة العامين تقدر بمبلغ ٠٠٠ ٦٨٧ دولار. وسيكون من الضروري أن تمول هذه الميزانية من

الموارد الخارجة عن الميزانية العادية. وبناء على طلب الجهات المانحة سيتم النظر في إنشاء حساب خاص لعدة جهات مانحة بغية تلقي الهبات لهذا الغرض.

١٤- وستقوم هذه الأمانة بعقد الصلة مع المؤسسات والعمليات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسيتعين عليها أيضاً أن تقيم اتصالات وثيقة وعلاقات عمل مع المبادرات الدولية الأخرى ذات الصلة مثل "صندوق الودائع الدولي للأغراض الإنسانية" الذي أنشأته فنزويلا و"صندوق بلدان الجنوب للتنمية والمساعدة الإنسانية" الذي أنشأته دولة قطر والذي تبرعت له الصين والهند بمساهمات هامة.

مشروع القرار المقترح

١٥- وقد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد مشروع قرار على النحو التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – **إذ يذكّر** بالقرار ٣٣م/٧،

٢ – **وقد درس** الوثيقة ١٧٤م ت/١٠،

٣ – **يحيط علماً** بأنشطة اليونسكو الكثيرة الجارية والسابقة في مجال التعليم والتي تسهم في التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٤ – **ويشجع** الدول الأعضاء على استكشاف إمكانيات اتخاذ مبادرات ثنائية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم؛

٥ – **ويطلب** من المدير العام أن يعزز الدور الحالي لليونسكو بوصفها الجهة التي تقوم بتيسير وتجديد وحفز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم، وذلك من خلال إنشاء برنامج/صندوق جديد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم يرتبط على نحو وثيق بمبادرة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان يمول عن طريق المساهمات الطوعية؛

٦ – **ويدعو** المدير العام إلى تعزيز قدرة الأمانة فيما يتعلق بتنسيق وإدارة البرنامج/الصندوق عند استلام المساهمات الطوعية اللازمة؛

٧ – **ويشجع** الدول الأعضاء على تقديم مساهمات طوعية لإنشاء هذا البرنامج/الصندوق.

ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الدورة الرابعة والسبعون بعد المائة

174 EX/10 Corr.
١٧٤م ت/١٠ تصويب
باريس، ٢٠٠٦/٣/٢٧
الأصل: انجليزي

البند **٩** من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام عن الآثار المالية المترتبة على إنشاء وتنفيذ برنامج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم

تصويب

يصبح نص الفقرة ١٣ من الوثيقة على النحو التالي:

١٣- وبغية الاضطلاع بهذه المسؤولية المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ينبغي توفير الوظائف الإضافية التالية: وظيفة واحدة بدرجة م-٥، ووظيفة واحدة بدرجة م-٣، ووظيفة مساعد إداري. وستكون التقديرات المالية السنوية لهؤلاء الموظفين ٥٠٠ ٣٣٨ دولار. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يخصص للأمانة مبلغ سنوي قدره ٠٠٠ ٥٠ دولار لدعم الاضطلاع بالأنشطة المطلوبة. ومن ثم فإن التكاليف المالية الإجمالية لفترة العامين تقدر بمبلغ ٠٠٠ ٨٠٠ دولار. وسيكون من الضروري أن تمول هذه الميزانية من الموارد الخارجة عن الميزانية العادية. وبناء على طلب الجهات المانحة سيتم النظر في إنشاء حساب خاص لعدة جهات مانحة بغية تلقي الهبات لهذا الغرض.

طبعت هذه الوثيقة على ورق معاد تصنيعه